

جدلية الأمن والتنمية في الجزائر

The dialectic of security and development in Algeria

د. يوسف قدور

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

Youcef077516@gmail.com

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة أن نسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الجزائري والمحروقات باعتبارها مقوم محوري للدخل الوطني والاقتصاد الجزائري ككل، وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تقوم على افتراض أساسي مستقبلي يتأسس على ما بعد المحروقات وواقع الاقتصاد الجزائري ما بعد البترول، إذ ما يمكن ملاحظته هو الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على البترول في ظل التذبذبات التي تتعرض لها أسعار المحروقات.

ووفقا لهذا فإن الاقتصاد الجزائري أصبح مرهون بسلبية أسعار النفط ما قد يمثل في حد ذات تحدي حقيقي للدولة في مرحلة ما بعد المحروقات، خاصة وأن العالم أصبح يتجه إلى مداخل اقتصادية جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني للدول، فاعتماد الجزائر على مصدر واحد للدخل جعلها في تفاعل وتأثر بالواقع الأمني في المنطقة خاصة إفرازات الأزميتين المالية والليبية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الأمنية، الأمن، التنمية.

Abstract:

In this study we attempt to highlight the nature of the relationship between the Algerian economy and hydrocarbons as a central contributor to the national income and the Algerian economy as a whole. Therefore, the importance of this study is based on a basic assumption that is based on post hydrocarbons and the reality of the Algerian economy after oil. Is the great dependence of the Algerian economy on oil in the volatility of the prices of fuel.

According to this, the Algerian economy has become dependent negatively on oil prices, which may represent a real challenge to the state in the post-hydrocarbon phase, especially as the world is turning to new economic entrances that will promote the national economy of the countries. And was affected by the security situation in the region, especially the secretions of the crisis in Mali and Libya.

Key words: Security Crisis, Security, Development.

مقدمة

الحديث عن المنظومة الاقتصادية في أي فاعل يعد على قدر كبير من الأهمية نظرا لواقع الاقتصاد ضمن معادلات القوة الشاملة للفاعِل، ومن تم فإن أهميته تعتبر مركزية ضمن سياقات التنمية وبناء الدولة وهو ما يمكن إرجاعه لمكانة العوامل الاقتصادية ضمن التكوينات المحورية للفاعل الذي يسعى دولا للحفاظ على مقومات قوته واكتساب مقومات قوة جديدة.

ومن تم فإن الاقتصاد الجزائري يعد مجالا جديا للتحليل وأرضا خصبة للدراسة من منطلق أنه يضم مجموعة من العوامل ذات التوجهين بالإيجاب والسلب وبالإضافة والنقصان، ومن تم فإننا بصدد الحديث عن واقع استشرافي لما بعد البترول ومصير الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذبات أسعار المحروقات والحلول الممكنة لذلك.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين التنمية والأمن وفق إشكالية مفادها: ما هو واقع التنمية في ظل معادلات الأمن ؟

وللإجابة على هذه المشكلة قسمنا الدراسة كالتالي:

المحور الأول: التأصل المفاهيمي للأمن والتنمية

أولاً : ماهية الأمن

ثانياً : ماهية التنمية

المحور الثاني :ثنائية الأمن والتنمية في الجزائر

أولاً : الأمن والتنمية أي علاقة

ثانياً: البناء الاقتصادي الجزائري

فرضيات الدراسة :

- كلما توفرت شروط البيئة آمنة ومستقرة كلما كانت هناك تنمية.

- مستقبل التنمية في الجزائر مرهون بالتحديات الأمنية التي توجهها الجزائر .
- هناك علاقة تأثير وتأثر بين مفهوم الأمن والتنمية .
- العامل الأمن له دور أساسي في استقرار الوضع وبناء اقتصادي متين كلما زادت التهديدات الأمنية في الجزائر كلما تراجعت مؤشرات التنمية.

المحور الأول : التأصل المفاهيمي للأمن والتنمية

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يُعدُّ اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة.

1. مفهوم الأمن.

يعرف الأمن في اللغة على أنه الاطمئنان من الخوف، قال تعالى: ﴿لَيْلَاف قَرِيْشَ . إِيْلَافَهُمْ رَحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ . الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (سورة قريش)، وطبقا لما جاء في سورة فإن الأمن يعني : (صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد).

فالأمن من الناحية اللغوية مشتق من الفعل امن أمنا إي الطمأنينة و الاستقرار وهو بذلك يعني انتقاء الخطر و غياب الخوف والتهديدات .

إما من الناحية الاصطلاحية فهو محل خلاف و من الصعب إعطاء تعريف واحد محدد له وذلك وفق الزاوية التي ينطلق منها الباحث في محاولته تحديد المفهوم و كذلك وفقا للصروف الدولية و الإقليمية والمحلية وضعية التهديدات لكل فترة و التي تواجه امن المجتمعات و الدول و استقرارها.(1)

وهو مصطلح يشير إلى غياب ما يتهدد القيم النادرة و يمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقا أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عناية خطر يعادل لأمن التام وعلى

العكس من ذلك ففي نضام بنضري على خطر تام للعلاقات نجد أن النظام الذي ينطوي على عداء مستبد يقارب حالة الارتياب الشديد الشامل.⁽²⁾

ويعرف ارنولد وولفو **ARNOLD WOLFAS**:

"يقصد بالأمن من وجهة التناظر الموضوعية عدم وجود تهديد القيم المكتسبة إما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض القيم للخطر " ⁽³⁾ .

ويعرف "ولتر ليبمان **WALTER LIPPMAN** " : " إن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب تفادي الوقوع الحر وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صرف هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب كهذه " .

أما " باري بوزان **BARAY BUZANI** " فيرى انه:

" في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، إما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على الصون لهويتها المستقلة وتماسكها العملي".

أما بوت وويلز:

" لا يمكن للإفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على انه عملية تحرر " ⁽⁴⁾ .

إذا يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة. كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين

طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات⁽⁵⁾.

كما يمكن أن يعرف الأمن على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية⁽⁶⁾. و أن تكون آمنة يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم⁽⁷⁾.

2. مستويات الأمن.

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي و كذلك المستوى الدولي.

أ: المستوى الوطني.

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة NATIONAL بالانجليزية أو الفرنسية. والأمن في هذا المستوى يعني: توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع⁽⁸⁾، ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

1- هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد.

2- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام .

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة... الخ⁽⁹⁾ ، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف⁽¹⁰⁾، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.

ب: المستوى الإقليمي.

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق (ريو دي جانيرو سنة 1947)، الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد

هي حدود أمنية لها (الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي⁽¹¹⁾.

ج: المستوى الدولي.

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية... الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، وهذا ما حاول "جوزيف ناي" و "كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات⁽¹²⁾.

د: المستوى الفردي.

جاء نتيجة التحولات التي عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته⁽¹³⁾.

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب John Burton فإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع و اللاإستقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى

الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى⁽¹⁴⁾.

ثانياً : ماهية التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن الواحد والعشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، يعتبر مصطلح التنمية من المصطلحات الأكثر تداولاً اليوم على مستوى المحلي والدولي وقد استعمل في مجالات عديدة وتناوله الباحثون من زوايا مختلفة.

1. مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.

يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً.¹⁵ وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات . أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف آراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية¹⁶ .

2. مجالات التنمية

من خلال تعريفنا للتنمية بصفة عامة لمسنا كل الجوانب المختلفة للحياة فلاحظنا اتساع مجالات ونطاق التنمية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الإدارية حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية كالعلوم الأخرى مما أدى إلى بروز المجالات التنموية التالية:

- **التنمية الاقتصادية:** هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي.¹⁷
- **التنمية الاجتماعية:** ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق احد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الاجتماعية تهتم بتغيير المجتمع من حيث بناءه.¹⁸

- **التنمية الثقافية:** تعتمد على تزايد عد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة¹⁹.
- **التنمية السياسية:** وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية التجنيد السياسي والمشاركة السياسية ونحوها و إشراك مؤسسات المجتمع المدني.²⁰
- **التنمية الإدارية:** " وهي تهتم بالتغيرات الجذرية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط السلوك البشري فيه من اجل زيادة فاعلية هذا الجهاز في تحقيق أهداف التنمية.²¹
- **التنمية البشرية:** من حيث تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب وفرص العمل المتاحة في المجتمع. إذن فالتنمية البشرية يمكن اعتبارها " المجال الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة العملية للموارد البشرية.²²

المحور الثاني: ثنائية الأمن والتنمية في الجزائر

إن الأمن والتنمية مطلبان أساسيان متلازمان في علاقة جدلية تحكم أية مقارنة استراتيجية للأمن القومي في أية دولة. فلا يمكن الحديث على استراتيجية للأمن القومي دونما إرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها صمام أمان وضمان استراتيجي للمقاربة الأمنية في بعدها الشامل.

أولاً : الأمن والتنمية أي علاقة

إن أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو " روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي في ستينات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق إذ يرى في كتابه جوهر الأمن The Essence of Security الصادر عام 1968 حيث يقول : " إن الأمن يعني

التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية ، فلا محل للحديث عن الأمن" ويرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة للتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل" ومن خلال تحليل ماكنمارا نقول عن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن فالأمن يتطلب الحد الأدنى من النظام والاستقرار وإِذا لا توجد تنمية أو توفير الحد الأدنى منها فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار.²³

1. التنمية وانعكاسها على الأمن

تعتبر ثنائية الأمن والتنمية من أهم العناصر التي تقتضي العديد من الراجح والاستراتيجيات تقاديا لأزماتها الشديدة المجتمع ولهذا نجد أن الأمن والتنمية جدلية قائمة لا زالت تعاني منها معظم دول العالم نتيجة حدة تأثير والتأثر فيما بينهما شكلا ومضمونا ، من المعلوم ووفقا للجانب النظري والتطبيقي أيضا انه لا يمكن تحقيق التطور والاستقرار دون تحقيق الأمن، لذلك فان خبراء الأمن كانوا قد اجمعوا على انه لا امن دون تنمية ولا تنمية دون أمن، لان الأمن هو بوابة التنمية وطريق الاستقرار.²⁴

2. تنمية الأمن وأمن التنمية

أ- يقصد بأمن التنمية توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات

والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي حيث يشمل هذا التعريف على عدة عناصر²⁵:

- المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار.
- البيئة الجاذبة والحاضنة لعملية التنمية.
- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية.
- المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع.
- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في عملية التنمية وهنا أيضا يكون لأجهزة الأمن دورها العام والمحوري فهي الأجهزة المكلفة بتطبيق أحكام القانون وتوقيع الجزاء على المخالفين.
- ب. **تنمية الأمن**: يقصده بها عملية التطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسسيا واستراتيجيا وعملياتيا للتعامل هذه لأجهزة بكفاءة وفعالية مرتفعة المستوى مع القضايا الأمنية بصفة عامة. ونستطيع أن نقدم بعض العناصر التي نرى من الضروري أن تشتمل عليها في ظل معطيات الواقع المعاصر وذلك على النحو التالي²⁶:
- المكون الاقتصادي للأمن: بمعنى أن الأمن كنشاط له مردوده الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي.
- الأمن أداة التحديث والتطوير المستمر اللازم لعملية التنمية حيث تؤكد الدراسات أن التكنولوجيا المعاصرة كالحاسب الآلي كانت نتاجا لبحوث أمنية.
- البعد الاجتماعي للأمن حيث يعد من أهم ضروريات الحياة المجتمعات البشرية إلا أن تحقيقه يرتبط بمدى تماسك المجتمع حول مجموعة من القضايا المشتركة أو حول مشروع وطني يلتف الجميع من حوله.
- البعد السياسي: يعمل الأمن على استمرارية الدولة ونظامها السياسي.
- البعد الثقافي: بناء وتشكيل ثقافة الأمن بان الأمن مسؤولية مشتركة

ثانياً: البناء الاقتصادي الجزائري

تهتم أغلب العلوم التي عرفها الإنسان منذ قديم الزمن حتى الوقت الحالي بالوصول إلى حلول أو تفسيرات توضح قضايا أو تُعالج مُشكلات مُحددة، واهتم الاقتصاد بصفته علماً من العلوم بالبحث عن العلاقات التي تجمع بين البشر ورغباتهم وحاجاتهم، والطرق والموارد والوسائل التي توفرها لهم.

1. مدخل للتعريف بالاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها. و كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها. واجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات، من خلال اعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة، الاهتمام بالسوق الوطنية كأولوية، والانضمام إلى السوق العالمية كهدف²⁷.

2. القدرات التنافسية المتاحة والمكانة الجيوستراتيجية للاقتصاد الجزائري

لا بأس أن نشير بأن بالرغم من الأزمات الاقتصادية العالمية إلا أن الاقتصاد الجزائري يمتاز بالقدرات التنافسية المتاحة المرتبطة بالمكانة الجيوستراتيجية للاقتصاد الجزائري حيث يمتاز ب:²⁸

- 1- بوابة لقارة إفريقيا ومدخل للعالم العربي؛
- 2- أكبر دولة إفريقية وعربية وإسلامية من حيث المساحة وتعدد المناخات والثروات؛
- 3- شريط ساحلي 1644 كلم (وفقا للتقرير الرسمي الأخير لمحافظة السواحل الجزائرية)؛

4- ثروات متجددة وغير متجددة هامة؛

5- القرب من الأسواق الديناميكية في العالم بالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والشرق الأوسط.

6- رابع مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثالث منتج للنفط بأفريقيا.

وتعد الجزائر من الدول البترولية التي تأثرت بالأزمة، والتي ستزداد خطورتها على

الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في حالة استمرارها وتطورها. وذلك أن الثروة

البترولية والغازية في الجزائر تساهم بأكثر من الثلث في الناتج المحلي الاجمالي ولأكثر من

98% ومن إجمالي الصادرات، وحوالي 62% من إيرادات الموازنة العامة للدولة وهي

المصدر الوحيد للاحتياجات الرسمية. وعن الأهمية الوظيفية للثروة البترولية والغازية في

الاقتصادي الجزائري نجد²⁹:

1- **الوظيفة الطاقوية**: حيث يعد الغاز والبترول من اهم مصادر الطاقة في العالم .

2- **الوظيفة المالية**: تعد الثروة البترولية والغازية من أهم مصادر الإيرادات المالية

للجزائر .

3- **الوظيفة التشغيلية**: يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال واستخدام

الثروة البترولية والغازية بدءا من مرحلة الاستكشاف إلى الاستخراج والتصنيع

والتوزيع في مجال التشغيل والعمالة والتقليل من البطالة.

4- **الوظيفة الإنتاجية التصنيعية**: تدخل الثروة الباطنية كمادة أولية أو وسيطة أو

مشاركة في إنتاج آلاف السلع.

5-الوظيفة التكنولوجية التقنية :التطور في التقنيات والتكنولوجيات الحديثة وإزديادها

مرتبط بتطور القطاع البترولي .

6-الوظيفة الاندماجية التكاملية: يرتبط تطور القطاع البترولي وازدياد ارتباطه

بقطاعات الاقتصاد الوطني بفروعه المتعدد كلما ازدادت درجات الاندماج والترابط

الداخلي والتكامل على المستوى الوطني.

7-الوظيفة التجارية : يلعب دورا محوريا في الحركية التجارية على المستوى الداخلي

كلما تزايدت تشكيلة مخرجاته وسلعه الموزعة في السوق المحلية وعلى المستوى

الخارجي ضمن الصادرات في السوق الدولية.

8-الوظيفة السياسية:يمكن ان تستخدم الثروة البترولية استخداما سياسيا في الداخل

والخارج قد يكون ايجابيا أو سلبيا .

3. الأمن والتنمية في الجزائر أي علاقة

إن استقراء الواقع التي تعيشه الجزائر من الاستقرار أمني مع دراسة الحياة السياسية

ودون الغوص في تفاصيل العلاقة ما بين مؤسساتها تؤكد بان العلاقة فيما بين الأمن

والتنمية هي القاعدة التي استندت عليها في بناء الحياة السياسية الوطنية والسليمة, حيث ان

العلاقة فيما بين الأمن والتنمية هي علاقة طردية , بل وتبادلية ايضا حيث نجد أن المجتمع

الذي تتحقق فيه الحرية والأمن , هو ذلك المجتمع الذي يمتلك عوامل الأمن والاستقرار.

وركز صانع القرار في الجزائر على ثنائية الأمن والتنمية وعلى ضرورة توفر الأول

كشرط أساسي لانطلاق العنصر الثاني ممثلا في التنمية. وهي مفارقة يستدعي حلّها

والإمساك بكل خيوطها تظافر جهود كل الطبقة السياسية ونشطاء المجتمع المدني وانخراطهم الفاعل والبناء.

استنتاجات:

يعد الأمن والتنمية عنصرين مكونين للأمن الوطني والرفاه الاجتماعي لأي دولة، ولا يتحققان من دون أحدهما الآخر. إذ يقر غالبية العلماء أن الأزمة الاقتصادية وما يترتب عليها من عواقب مثل: التضخم، والفقر، والبطالة التي توفر بدورها الفوارق الاجتماعية التي ينتج عنها خلق أرض خصبة لتهديدات الأمن غير التقليدية ما ينعكس على ازدياد الفقر، والغني غنى ويدخل هذا كله ضمن (الحرمان الاقتصادي) الذي يعد عاملاً رئيساً ضمن بواعث الإرهاب، فالإرهاب هو نتيجة الفقر وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية.

من نتائج والمقترحات التي خلصت إليها الدراسة :

- وجود علاقة ترابطية بين الأمن والتنمية .
- التأثير السلبي للانخفاض الأسعار المحروقات على السياسة التنموية في الجزائر .
- الآثار السلبية لعدم التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- تجسد الاهتمام الدولي لمفهوم الأمن والتنمية وضع بقية الدول في ضغوطات للوصول إلى التبني هذين المفهومين.
- مساهمة البرامج التنموية في تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري نحو الأفضل والحد من ظواهر العنف.
- تطوير البدائل الاستخلافية للثروة البترولية والغازية في القطاعات والفروع التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة نسبية وقدرة تنافسية.
- تبني استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وترقية التنمية في مختلف مجالاتها.

الهوامش:

- ¹ نيل بوبية ، المقارنة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى (مذكرات ماجستير في الدراسات المغربية) ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ، ص 45 .
- ² غراهام اناتر ، جيفي نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج لأبحاث ، ص 446 .
- ³ جون بيلس "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" ، في جون بيلس وستيف سميث (محرران) ، عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج لأبحاث ، دبي ، 2004 ، ص 414 .
- ⁴ نفس المرجع ، ص 414 .
- ⁵ أحمد الرشيد ومجموعة من المؤلفين ، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية . المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2003 . ص 3.
- ⁶ هيثم اللمع ، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-إنجليزي . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، 2005 ، ص 77.
- ⁷ مارتن غريفيش وغيره ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ترجمة: مركز الخليج ، دبي ، 2008 . ص 78.
- ⁸ طارق رداق ، الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة ، مذكرة ماجستير :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري (2005) . ، 2004 ، قسنطينة ص 22-23.
- ⁹ المرجع نفسه ، ص 23-24.
- ¹⁰ أحمد الرشيد ومجموعة من المؤلفين ، مرجع سبق ذكره . ص 6.
- ¹¹ إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، ط1 ، المؤسسة العربية للأبحاث ، بيروت ، 1979 ، ص 217-223.
- ¹² John BURTON, Global Conflicts, wheat sheaf books, Brighton, 1984. p 87.
- ¹³ أحمد الرشيد ومجموعة من المؤلفين ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.
- ¹⁴ رداق طارق ، مرجع سبق ذكره ، ص 25-26.
- ¹⁵ د. نصر عارف ، (مفهوم التنمية 2001 . net . Islam on line . http://www .
- ¹⁶ رياض حمدوش ، (مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية) ، معهد الميثاق
- www. Almethag . info/new slarticle 1696 .htm
- ¹⁷ سالم بن تركي ، التنمية في عالم الجنوب ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ص 19..
- ¹⁸ ساعد عبد الله ، جدلية الأمن والتنمية في الجزائر 1990-2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013.2014، ص 35
- ¹⁹ المكان نفسه ..
- ²⁰ المكان نفسه.
- ²¹ المكان نفسه.
- ²² المكان نفسه.
- ²³ روبرت ماكنمارا ، جوهر الأمن ، تر : يوسف شاهين ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970) ص 14، 25.

- ²⁴ ماجد هديب، "الأمن والتنمية.. أولويات وتحديات"، في <https://www.amad.ps/ar/Details/204178>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/28.
- ²⁵ ساعد، مرجع سابق، ص. 44.
- ²⁶ غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، (عمان: دار الأمل، 1993)، ص. 05.
- ²⁷ كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، "العلوم الإنسانية ع. 8 (جانفي 2005)، ص. ص. 120-135.
- ²⁸ صالح صالحي، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - سطيف 01- في <http://cutt.us/jAi03>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/27.
- ²⁹ صالح صالحي، "آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - سطيف 01- في <http://cutt.us/jAi03>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/27.